الخفضُ في النَّعت على الجوار والتَّوجيه به في إعراب القرآن
"دراسة ونماذج"

د. خالد محمد الصغير*

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فهذا بحث خاص بالخفض في النعت على الجوار، أبيّن من خلاله آراء النحويين فيه، فيتَّضح مَن أثبته ومَن أوَّل فيه، ثم أدرس استخدامهم التخريج في إعراب القرآن الكريم، بما في ذلك بعض القراءات القرآنية، فأجمع الآيات التي وقع فيها التخريج مبيّنا أقوال معربي القرآن الذين تنتشر كتبهم بين الدارسين، حيث يتبيَّن موقفهم من التخريج على الخفض في النعت على الجوار، وسوف أختم برأيي عقب الحديث عن كل آية، ولا شكَّ أنَّ القول بالجوار لا يُلجأ إليه إلاَّ عند الحاجة، فكيف يلجأ إليه في إعراب القرآن الكريم؟

أوَّلا: الخفض في النعت على الجوار

1- معنى الخفض في النعت على الجوار:

هو ((أن يوصف المضاف إليه لفظا والوصف للمضاف))[1].

2- إثبات الخفض في النعت على الجوار:

بيَّن ابن ناظر الجيش أنه مثبَت من جمهور البصريين والكوفيين[2]، وقد ذكر الأمر نفسه السيوطي[3].

3- قلة الخفض في النعت على الجوار في المسموع من المنثور:

قال سيبويه: ((ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام: "هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ"، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأنَّ "الخرب" نعت "الجحر"، و"الجحر" رفع، ولكنَّ بعض العرب يجرُّه، وليس بنعت لـ"لضَّب"، ولكنه نعت

* كلية الآداب ـ جامعة مصراتة ـ ليبيا

للذي أضيف إلى "الضب"))[4]، وذكر ابن هشام أن الخفض على الجوار يكون في النعت قليلًا[5]، وفيه قال ابن ناظر الجيش: ((وليعلم أنَّ التبعيَّة على الجوار إنما هي خلاف الأصل، وقد سمعت في النعت، روى سيبويه وغيره عن العرب: "هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ"، بالرفع والجر))[6].

وجعل السيوطي الخفض على الجوار سببا ضعيفا للجر[7].

4- حكم مجاوزة المسموع عن العرب في خفض النعت على الجوار:

نقل أبو البقاء تجويز بعض حذاق النَّحويين القياس على الخفض بسبب الجوار فقال: ((وقد جعل النَّحْويون له بابا ورتَّبوا عليه مسائل، ثم أصَّلوه بقولهم: "جحرُ ضبٍّ خربٍ"، حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع، فأجاز الإتباع فيهما جماعة من حُذَّاقهم قياسا على المفرد المسموع، ولو كان لا وجه له في القياس بحال لاقتصروا فيه على المسموع فقط))[8].

وقد ذكر السيوطي أنَّ الفراء قصر الخفض بسبب الجوار على السماع، فقد منع القياس على ما جاء منه[9]، كما ذكر أنَّ أبا حيان قاسه في الجمع فقال: ((والجواز في المثنى معزوٌّ إلى سيبويه، قال أبو حيان: وقياسه الجواز في الجمع، والمانع قال: لم يرِد إلا في الإفراد، وهو قريب من رأي الفراء))[10].

ونقل البغدادي عن أبي حيان عدم تجويز الخفض على الجوار في التثنية والجمع؛ وذلك لأنه لم يسمع إلاَّ في المفرد، فلا يُتعدَّى إلى غيره، كما نسب إلى الفراء وغيره القول بأنَّه لا يخفض بالجوار إلا ما سمع عن العرب واستعملته فيه[11].

ومما سبق يقع الخلاف بين ما نقله السيوطي عن أبي حيان وبين ما نقله عنه البغدادي، وقد أثبت ابن ناضر الجيش ما نقله البغدادي فقال: ((قال الشيخ: وقياس قول سيبويه في التثنية أن يُجيز ذلك في الجمع، ثم قال: وينبغي أنَّ ذلك لا يجوز، يعني: في التثنية والجمع؛ قال: لأنَّ ما ورد من ذلك إنما هو خارج عن القياس، فلا يُتعدَّى فيه إلى السماع))[12].

ويبدو أنَّ موقف أبي حيان كان غامضا في "ارتشافه" فقد قال: ((وتقول: "هذه جِحْرِةُ ضِباب خَرِبة"، فتجُرُّ، غلطوا في ذلك فجرُّوا، فإن ثنَّيْتَ قلتَ: "هذان جُحرا ضبٍّ خربان"، بالرفع، ولا يجوز "خربيْن"، خلافا لمن أجاز ذلك اتِّكالا على فهم المعنى، وهو معزوٌّ إجازة ذلك إلى سيبويه، وقال الفراء وغيره: لا يُخفضُ بالجوار إلا ما استعملتْه العرب كذلك، فلا يُقاس على ما استُعمل ما لا يُستعمل، فلو قيل: "هذه جِحْرِةُ ضِباب خَرِبة" لم يجز الإتباع لـ"لْجِحرة"؛ لأنَّ الخفض على الجوار لم يُسمعْ إلاَّ في التوحيد خاصة، وقياس ما عُزي إلى سيبويه أن يجوز ذلك في الجمع))[13].

5- سبب الخفض في النعت على الجوار:

في بيان السبب قال سيبويه في جرهم لـ"خرب" من قولهم "هذا جُحر ضبٍّ خربٍ": ((وليس بنعت لـ"لضَّب"، ولكنه نعت للذي أضيف إلى "الضَّب"؛ فجرُّوه لأنه نكرة كـ"الضَّب"؛ ولأنه في موضع يقع فيه نعت "الضَّب"؛ ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد، ألا ترى أنك تقول: "هذا حبُّ رمَّان"، فإذا كان لك قلت: "هذا حَبُّ رمَّاني"، فأضفت "الرمَّان" إليك، وليس لك "الرمان"، إنما لك "الحب"))[14].

وبيَّن الرضي أنَّ السبب في الخفض على الجوار الاتصالُ الحاصل بين المضاف والمضاف إليه[15]، ثم قال: ((وذلك كما يضاف لفظا المضاف إليه إلى ما ينبغي أن يضاف إليه المضاف، نحو: "هذا جُحرُ ضبِّي" و"هذا حَبُّ رمَّاني"، والذي لك: هو "الجُحر" و"الحَب"، لا "الضب" ولا "الرمَّان"))[16].

6- شروط الخفض في النعت على الجوار:

1- عدم اللبس[17].

2- اشترط الخليل خلافا لسيبويه توافق المضاف والمضاف إليه إفرادا وتثنية وجمعا، وتذكيرا وتأنيثا، فلا يجيز الخليل إلا: "هذان جُحرا ضبٍّ خربان"، ولا يُجيز: "هذان جُحرا ضبٍّ خربين"[18]، بالخفض على الجوار لعدم التوافق في العدد، فهو مخالف لما قبله في الإفراد، وفي ذلك يقول سيبويه: ((وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون

إلا: "هذان جحرا ضبٍّ خرِبان"، من قِبل أن "الضب" واحد و"الجُحر" جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدَّة الأوَّل وكان مذكَّرا مثله أو مؤنثا، وقالوا: "هذه جِحرَة ضباب خَرِبةٍ"؛ لأن "الضباب" مؤنثة؛ ولأن "الجِحرة" مؤنثة، والعدَّة واحدة، فغلطوا.

وهذا قول الخليل رحمه الله، ولا نرى هذا والأوَّل إلا سواء؛ لأنه إذا قال: "هذا جحر ضبٍّ متهدِّمٍ"، ففيه من البيان أنه ليس بـ"الضبِّ"، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بـ"الضبِّ"))[19].

3- اشترط قوم التنكير، نحو "هذا جُحر ضبٍّ خربٍ"، ورُدَّ ذلك كما ذكر السيوطي بما حكاه ابن شروان[20]: "كان والله من رجالِ العربِ المعروفِ له ذلك"[21]، وفي ذلك يقول أبو حيان: ((وذكر ابنُ شروان المفضل الضَّبي فقال: "كان والله من رجالِ العربِ المعروفِ له ذلك"، وفيه ردٌّ على من زعم أنَّه لا يكون إلاَّ في النَّكرة))[22].

7- تقدير بعض النحويين للخروج من الخفض في النعت على الجوار:

ذهب بعض النحويين إلى التقدير، وفيما يلي بيان لذلك:

أ- التقدير الأوَّل:

في قولهم: "هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ" يكون التقدير: "هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ جُحره"، ثم يحذف المضاف إلى الضمير، فيستتر الضمير المرفوع في "خرب"؛ لأنه مرفوع، فهو قائم مقام المضاف المرفوع[23].

وقد نقل البغدادي عن الرضي أنَّ هذا التقدير لبعض البصريين[24]، والذي في "شرحه على الكافية" أنه قول لبعض النحويين[25]، وذكر البغدادي أنه تخريج ابن جني في "الخصائص"[26]، وقد قال ابن جني في بداية كلامه: ((فممّا جاز خلافُ الإجماع الواقِع فيه منذ بُدِئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: "هذا جُحْر ضَبٍّ خَربٍ"، فهذا يتناوله آخِرٌ عن أوّلٍ وتالٍ عن ماض على أنه غَلَط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقّفون عنه، وأنه من الشاذّ الذي لا يُحمل عليه ولا يجوز ردّ غيره إليه))[27].

ثم وضَّح موقفه بقوله: ((وأمَّا أنا فعندي أنَّ في القرآن مِثْل هذا الموضع نيّفًا على ألْفِ موضِع، وذلك أنه على حذفِ المضافِ لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حَشْو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسَلِس وشاع وقُبِل))[28].

ثم بين ابن جني المسألة فقال: ((وتلخيص هذا أنَّ أصله "هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُه" فيُجرى "خرب" وصفا على "ضبّ"، وإن كان في الحقيقة لـ"لجُحْر"، كما تقول: "مررت برجل قائم أبوه"، فتُجرى "قائما" وصفا على "رجل"، وإن كان القيام لـ"لأب" لا لـ"لرجُل" لما ضمن من ذِكره، والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه))[29].

وعلَّل ما حدث في المسألة بقوله: ((فلمَّا كان أصله كذلك حذِف "الجُحْر" المضاف إلى "الهاء"، وأقيمت "الهاء" مُقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا، فلمَّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفسِ "خرِبٍ" فجرى وصفا على "ضبّ" –وإن كان "الخراب" لـ"لجُحر" لا لـ"لضبّ"– على تقدير حذف المضاف على ما أرينا، وقلَّت آية تخلو من حذف المضاف، نعم وربّما كان في الآية الواحدة من ذلك عدّة مواضع))[30].

ب– التقدير الثاني:

نقل البغدادي عن السيرافي أنه نسب إلى بعض النحويين من البصريين تأويلا يقرب من السابق فقال: ((وقال السيرافي: ورأيت بعض نحويي البصريين قال في: "هذا جُحر ضبٍّ خربٍ"، قولاً شرحته وقويته بما احتمله من التقوية؛ والذي قاله هذا النحوي أن معناه" "هذا جحر ضبٍّ خربٍ الجحرُ"، والذي يقوّيه أنَّا إذا قلنا: "خرب الجحر" فهو من باب "حسنٍ الوجهُ"، وفي "خرب" ضمير "الجحر" مرفوع؛ لأن التقدير" "كان خرب جحره"، ومثله مما قاله النحويون: "مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين"، والتقدير: "لا قبيح الأبوين" وأصله: "لا قبيح أبواه"، ثم جعل في "قبيح" ضمير "الأبوين" فثنى لذلك،

وأجرى على الأول فخفض، واكتفى بضمير الأبوين ولم يُعد ظاهرهما لما تقدم من الذِّكر. انتهى.))[31].

وقد ردَّ أبو حيان التأويل[32]، وذكر أنَّ التقدير خطأ، وبيَّن ذلك في "شرح التسهيل"[33]، كما ردَّه ابنُ هشام حيث قال بعد نقل كلام السيرافي وابن جني: ((ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير مَن هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمِن اللبس، وقولُ السِّيرافي: إنَّ هذا مثل "مررت برجلٍ قائمٍ أبواهُ لا قاعديْن" مردود؛ لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول على ما سيأتي.))[34].

8- تقدير الإعراب في المخفوض على الجوار:

يظهر الكسر في المخفوض على الجوار، وهو مع هذا تابع لغير مَا تبعه، فهل يكون الكسر الحركة الإعرابية أو يكون إعرابه مقدَّرا؟ الذي نقله الشمنِّي عن الدماميني أنَّ الحركة الظاهرة ليست إعرابية ولا بنائية، وإنَّما هي مجتلبة للمناسبة بين اللَّفظيْن المتجاوريْن، قال الشمني: ((وفي "الشَّرح" حركة الخفض على الجوار حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظيْن المتجاوريْن، وليست إعرابية ولا بنائية، والحاصل أنَّها من جملة صور الإتباع، وفي قولهم: "على الجوار" ما يُشير إليه))[35]، والأمر نفسه ذكره الدسوقي فقال في إعراب "خرب" من قولهم: "هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ": ((صفة لـ"جُحر"، فكان حقه الرفع؛ ولكن جر لمجاورته المجرور، فهو مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدَّرة على آخره، منع منها اشتغال المحل بحركة المجاورة، ليست حركة بناء ولا إعراب، أي: وإنما هي حركة اجتلبت للمناسبة بيْن اللفظيْن المتجاوريْن، فلا تحتاج لعامل؛ لأنَّ الإتيان بها إنما هو لمجرد أمر استحساني لفظي، لا تعلق له بالمعنى))[36].

9- مصطلح "الغلط" في الخفض على الجوار:

نقل سيبويه عن الخليل مصطلح "الغلط" في الخفض على الجوار فقال: ((وقال الخليل – رحمه الله –: لا يقولون إلا: "هذان جُحرا ضبٍّ خربان"، من قِبل أن الضبَّ

واحد والجُحرَ جُحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخرُ بعدَّة الأوَّل وكان مذكَّرا مثله أو مؤنَّثا، وقالوا: "هذه جِحرةُ ضِبابٍ خربةٍ، لأنَّ "الضِّباب" مؤنَّثة ولأن "الجِحرة" مؤنَّثة، والعدَّة واحدة، فغلطوا))[37]، ومع أنه نقل قوله فإنه لم يعترض على وصفه القول بـ"الغلط"؛ وإنما قال بعد ذلك: ((وهذا قول الخليل – رحمه الله –، ولا نرى هذا والأوَّل إلا سواء؛ لأنه إذا قال: "هذا جُحرُ ضبٍّ متهدِّمٍ"، ففيه مِن البيان أنَّه ليس بالضبِّ، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضبِّ ...))[38].

ونقل النحاس مصطلح "الغلط" فقال: ((قال أبو جعفر: هذا مما لا ينبغي أن يُحمل كتاب الله –جل وعز– عليه، وقد ذكر سيبويه أنَّ هذا من العرب غلط، واستدل بأنهم إذا ثنَّوا قالوا: "هذان جُحرا ضبٍّ خربان"؛ لأنه قد استبان بالتثنية والتوحيد، ونظير هذا الغلط قول النابغة ...))[39]، وهو بنقله يؤيِّد إطلاق المصطلح على الخفض بسبب الجوار؛ بل نسبه إلى سيبويه، وأعاد النحاس المصطلح في موضع آخر فقال: ((وزعم أبو حاتم أنَّ الخفض على قرب الجوار، قال أبو جعفر: والجوار لا يقع في القرآن، ولا في كلام فصيح، وهو عند رؤساء النحويين غلط ممن قاله من العرب))[40].

واستعمل أبو حيان مصطلح "الغلط" في وصف الخفض على الجوار فقال: ((وتقول: "هذه جِحْرَةُ ضِباب خَرِبة"، فتجُرُّ، غلطوا في ذلك فجرُّوا))[41].

ثانيا: التوجيه بالخفض في النعت على الجوار في إعراب القرآن

الموضع الأول من سورة هود

إعراب ﴿ كبير ﴾ من قوله تعالى ﴿ وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ۖ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ۝ ﴾[42].

ذكر أبو حيان أن التخريج على الجوار في الآية بعيد فقال: ((ووصف ﴿يوم﴾ بـ﴿كبير﴾ وهو يوم القيامة لما يقع فيه من الأهوال، وقيل: هو يوم بدر وغيره من الأيام

التي رُمُوا فيها بالخذلان والقتل والسبي والنهب؛ وأبعدَ من ذهب إلى أنَّ ﴿كبير﴾ صفة لـ﴿عذاب﴾ وخفض على الجوار))[43]، وتحدث السمين الحلبي عن الخفض بالجوار في الآية وأحال إلى موضع سورة المائدة فقال: ((و﴿كبير﴾ صفةٌ لـ﴿يوم﴾ مبالغةً لما يقع فيه من الأهوال؛ وقيل: بل ﴿كبير﴾ صفةٌ لـ﴿عذاب﴾، فهو منصوبٌ، وإنما خُفِضَ على الجِوار كقولهم: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" بجرِّ "خَرِبٍ" وهو صفةٌ لـ"جُحر"، وقولِ امرئ القيس:

كأن ثَبِيرًا في عَرانينِ وَبْلِه ∴ كبيرُ أناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ[44].

بجر "مُزَمّل" وهو صفةٌ لـ"كبيرُ"، وقد تقدَّمَ القولُ في ذلك مشبعا في سورة المائدة))[45]، وقد ذكر السمين الحلبي أنَّ التخريج على الجوار ضعيف لضعف الجوار على الجملة[46].

ولم يذكر الفراء الجوارَ في الآية[47]، وكذلك الزجاج[48] والنحاس[49] والزمخشري[50] وابن عطية[51].

ولم يذكره كذلك الأنباري[52] وأبو البقاء[53] والبيضاوي[54] والشهاب[55] والألوسي[56].

ولم يتحدث محمود صافي عن الجوار في القول الكريم [57]، وكذلك لم يتحدث عنه محيي الدِّين الدرويش[58] وبهجت صالح[59].

رأي الباحث:

لا شك أنَّ تخريج القول الكريم على المبالغة أقوى من تخريجه على عدمها، أضف إلى ذلك أنَّ القول بالجوار أمر غير مجمع عليه، ومن خلال المصادر التي تتبعتها في الآية يتضح أنَّ العلماء أعرضوا عن التوجيه بالخفض على الجوار، فلم يلتفتوا إليه؛ بل لم ينقلوه في كتبهم، فلم ينقله إلا أبو حيان والسمين الحلبي، وقد حكم الأول عليه بالبعد، وحكم الآخر عليه بالضعف.

الموضع الثاني من سورة هود

إعراب ﴿محيط﴾ من قوله تعالى ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ وَلَا تَنقُصُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ ۚ إِنِّىٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ۞ ﴾[60].

وجَّه السمين الحلبي القول الكريم فقال: ((قوله ﴿مُّحِيطٍ﴾ صفة لـ"ليوم، ووُصِف به من قولهم: أحاط به العدوُّ، وقوله ﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ ... ﴾(61)))(62).

ثم نقل ما ذكره الزمخشري فقال: ((قال الزمخشري[63]: إنَّ وَصْفَ "اليوم" بـ"الإحاطة" أبلغُ مِنْ وصف "العذاب" بها، قال: ((لأنَّ "اليومَ" زمانٌ يشتمل على الحوادث، فإذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للمعذَّب ما اشتمل عليه منه كما إذا أحاط بنعيمه))[64]))[65].

ثم نقل السمين الحلبي توجيه الخفض على الجوار في القول الكريم وصدَّره بالزعم ونقل ما ذكره أبو البقاء فقال: ((وزعم قومٌ أنه جُرَّ على الجِوار؛ لأنه في المعنى صفةٌ لـ"لعذاب"، والأصلُ: "عذابَ يومٍ محيطًا"؛ وقال آخرون: التقدير: "عذاب يومٍ محيطٍ عذابُه"، قال أبو البقاء: ((وهو بعيدٌ؛ لأنَّ "محيطا" قد جَرَى على غير مَنْ هو له، فيجب إبرازُ فاعله مضافا إلى ضمير الموصوف))[66]))[67].

ونسب الشهابُ الخفض على الجوار إلى بعضهم فقال: ((... ولذا جعله بعضهم صفة ﴿عذاب﴾؛ لكنه جُرَّ للمجاورة، فوصف به "اليوم" لاشتماله عليه بوقوعه فيه، فهو مجاز في الإسناد كـ"نهاره صائم"))[68].

ونقل الألوسي توجيه الخفض على الجوار بصيغة التجويز، ولم ينسبه إلى أحد، وقد صدَّره بالفعل المبني للمجهول فقال: ((وجُوِّز أن يكون ﴿مُّحِيطٍ﴾ نعتا لـ﴿عذاب﴾ وجر للجوار؛ وقيل: هو نعت لـ﴿يوم﴾ جار على غير من هو له، والتقدير:

"عذاب يوم محيط عذابه"، وليس بشيء كما لا يخفى، وأيًّا ما كان فالمراد عذاب يوم القيامة أو عذاب الاستئصال في الدنيا))[69].

وما نقله السمين الحلبي عن الزمخشري ذكره أبو حيان فقال: ((ووصف "اليوم" بـ"الإحاطة" أبلغ من وصف "العذاب" به؛ لأن "اليوم" زمان يشتمل على الحوادث، فإذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للمعذب ما اشتمل عليه منه))[70].

ولم يتحدث ابن عطية عن الجوار، وإنما قال: ((ووصف "اليوم" بـ"الإحاطة" وهي من صفة "العذاب" على جهة التجوز؛ إذ كان "العذاب" في "اليوم"؛ وقد يصح أن يوصف "اليوم" بـ"الإحاطة" على تقدير: "محيط شره"، ونحو هذا))[71].

وقد ردَّ أبو البقاء ما ذكره ابنُ عطية آخرا بعد أن أعرب ﴿مُّحِيطٍ﴾ نعتا لـ﴿يوم﴾ في اللفظ؛ إذ هو في المعنى نعت لـ﴿عذاب﴾، ولم يتحدث عن الجوار[72].

وبيَّن البيضاوي أنَّ السبب في توصيف "اليوم" بـ"الإحاطة" مع أنها صفة العذاب اشتمال "اليوم" عليه[73].

ولم يتحدث عن الجوار في إعراب القول الكريم الفراءُ[74] والزجاج[75] والنحاس[76] والأنباري[77].

ولم يتحدث عنه كذلك محمود صافي[78] ومحيي الدِّين الدرويش[79] وبهجت صالح[80].

رأي الباحث:

الذي جعل بعض المعربين يميل إلى القول بالخفض على الجوار كون الإحاطة لـ"العذاب" وليس لـ"اليوم"، فلعل العلة كانت بعيدة في أذهانهم، وقد أشار أبو البقاء إلى أصل الوصف فقال: ((و﴿محيط﴾ نعت لـ"اليوم" في اللفظ ولـ"العذاب" في المعنى))[81]، وأوضح الزمخشري السبب في وصف "اليوم" بالإحاطة فقال كما نقل السمين الحلبي: ((لأنَّ "اليومَ" زمانٌ يشتمل على الحوادث، فإذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للمعذَّب ما اشتمل عليه منه كما إذا أحاط بنعيمه))[82].

ولم ينقل التوجيه بالجوار إلا السمين الحلبي والشهاب والألوسي، والأول صدَّره بالزعم، ولم يعلِّق عليه الشهاب والألوسي، ويبدو أنه أقوى من كونه نعتا جاريا على غير من هو له، وقد بيَّن الزمخشري والبيضاوي وأبو حيان سبب وصف "اليوم" بـ"الإحاطة"، ولعل ذلك لإبعاد ما قد يخطر في الذهن من كونه جُرَّ للمجاورة.

الموضع الثالث من سورة إبراهيم

إعراب ﴿عاصف﴾ من قوله تعالى ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ لَّا يَقۡدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيۡءٖۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ۞ ﴾[83].

ذكر الفراء التوجيه بالخفض على الجوار، ولكنه لم يصرح بالمصطلح، وإنما بيَّن أنَّ اللفظَ يَتبع اللفظَ في الإعراب وهو وصف لغيره، فقال في بداية المسألة: ((وقال: ﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ فجعل "العصُوف" تابعا لـ"اليوم" في إعرابه، وإنما "العصُوف" لـ"الريح"، وذلك جائز على جهتين))[84].

وفصَّل الجهتين فقال في الأولى مستشهدا بالإنشاد: ((إحداهما: أن "العصُوف" وإن كان لـ"الريح" فإن "اليوم" يوصف به؛ لأن الريح فيه تكون، فجاز أن تقول: "يوم عَاصف" كما تقول: "يوم بارد" و"يوم حارّ"، وقد أنشدني بعضهم:

* يومين غيمَيْن ويومًا شمسًا[85]*

فوصف "اليومين" بـ"الغيمَيْن"؛ وإنما يكون الغيم فيهما))[86].

وقال في الأخرى مستشهدا بالشعر: ((والوجه الآخر: أن يريد "في يوم عَاصِفِ الريح" فتحذف "الريح"؛ لأنها قد ذكرت في أوّل الكلمة، كما قال الشاعر:

فيضحكُ عرفانَ الدُّروع جلودُنا ∴ إذا جاءَ يومٌ مظلِمُ الشَّمسِ كاسِفُ[87].

يريد "كاسف الشمس"، فهذان وجهان))[88].

ثم تحدث عن إتباع الخفض فقال: ((وإن نويت أن تجعل ﴿عاصف﴾ من نعت ﴿الريح﴾ خاصَّةً، فلمّا جاء بعد "اليوم" أتبعته إعراب "اليوم"، وذلك من كلام العرب أن يُتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه، قال الشاعر:

كأَنَّما ضَرَبَتْ قُدَّامَ أعيُنِها ∴ قُطْنًا بمستحْصدِ الأوْتَارِ مَحْلُوجِ[89].

وقال الآخر:

تُرِيكَ سُنَّةَ وجْهٍ غيرِ مُقرِفَةٍ ∴ مَلْسَاءَ ليْسَ بِها خَالٌ وَلاَ نَدَبُ[90].

..... وقال آخر:

وَإِيَّاكُمْ وحَيَّةُ بَطْنِ وادٍ ∴ هَمُوزِ النَّاب ليْسَ لكُمْ بِسِيّ[91].)) [92].

واستدل بما يرويه النحويون الأولون فقال: ((ومِمّا يرويه نحويُّونا الأوَّلون أن العرب تقول: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"، والوجه أن يقول: "سُنَّةَ وجه غيْرَ مقرفة" و"حَيَّةَ بطنِ واد هموزَ الناب" و"هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٌ"، وقد ذُكر عن يحيى بن وثَّاب أنه قرأ "إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّة المَتِينِ"[93] فخفض "المتين"[94]، وبه أخَذ الأعمش، والوجه أن يرفع ﴿المتينُ﴾، أنشدني أبو الجَرَّاح العُقَيلي:

يا صاحِ بَلِّغ ذَوِي الزَّوْجَات كُلِّهِمُ ∴ أنْ ليْسَ وَصلٌ إذا انْحلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ[95].

فأتبع "كلّ" خفض "الزوجات" وهو منصوب لأنه نعت لـ"ذوي"))[96].

وذكر أبو حيان توجيه الخفض على الجوار وصدَّره بـ"قيل"، ولم يُعلِّق عليه فقال: ((ووصف "اليوم" بـ﴿يوم عاصف﴾ وإن كان من صفة ﴿الريح﴾ على سبيل التجوُّز، كما قالوا: "يومٌ ماحلٌ" و"ليلٌ نائمٌ"؛ وقال الهروي: التقدير: "في يوم عاصف الريح"، فحذف لتقدم ذكرها كما قال الشاعر:

..... ∴ إذا جاءَ يومٌ مظلِمُ الشَّمسِ كاسِفُ.

يريد: كاسف الشمس؛ وقيل: ﴿عاصف﴾ من صفة ﴿الريح﴾ إلا أنه لما جاء بعد اليوم أتبع إعرابه كما قيل: "جحرُ ضبٍّ خربٍ"، يعني: إنه خفض على الجوار))[97].

ولـم يـرتض النحـاس الجـوار فقـال: ((﴿فـي يـوم عاصـف﴾ علـى النسـب عنـد البصريين بمعنى: ذي عصف، وأجاز الفراء أن يكون بمعنى "في يوم عاصف الريح"، وأجاز أيضا أن يكون ﴿عاصف﴾ لـ"الريح" خاصة ثم يتبعه "يوما"، قال: وحكى نحويون: "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ"، قال أبو جعفر: هذا مما لا ينبغي أن يُحمل كتاب الله –جل وعز– عليه))[98].

ثم نقل عن سيبويه وأتى بنظير للتخريج فقال: ((وقد ذكر سيبويه أنَّ هذا من العرب غلط، واستدل بأنهم إذا ثنَّوا قالوا: "هذان جُحرا ضبٍّ خربان"؛ لأنه قد استبان بالتثنية والتوحيد، ونظير هذا الغلط قول النابغة:

أمِنْ آلِ مَيَّةَ رائِحٌ أوْ مُغْتَدِي ∴ عَجْلانَ ذا زادٍ وغيرَ مُزَوَّدِ

زَعَمَ الْبَوَارِحُ أنَّ رِحْلَتنا غَدًا ∴ وبذاك خَبَّرَنَا الغُرَابُ الأسودُ[99].))[100].

وختم برد ما قيل ونفى جوازه فقال: ((فلا يجوز مثل هذا في كلام، ولا لشاعر نعرفه، فكيف يجوز في كتاب الله جل وعز، ثم أنشد الفراء بيتا:

يا صاحِ بَلِّغ ذَوِي الزَّوْجَات كُلِّهِمُ ∴ أنْ ليْسَ وَصلٌ إذا انْحلَّتْ عُرَا الذَنَبِ.

وزعم أنَّ أبا الجرَّاح أنشده إياه بخفض "كلِّهم"، وهذا مما لا يعرج عليه؛ لأنَّ النصب لا يُفسد الشعر))[101].

وردَّ السمين الحلبي التوجيه بشرط في الخفض على الجوار لم يتحقق فيه، فقال في توجيه القول الكريم: ((قوله ﴿عاصف﴾ فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه على تقدير: "عاصفٍ ريحُه" أو "عاصفِ الريح"، ثم حُذِفَ "الريح" وجُعلت الصفةُ لـ"اليوم" مجازا كقولهم: "يومٌ ماطر" و "ليلٌ نائم"، قال الهرويُّ: "فَحُذِفَتْ لتقدُّم ذِكْرِهَا، كما قال:

..... ∴ إذا جاءَ يومٌ مظلِمُ الشَّمسِ كاسِفُ.

أي: كاسِفُ الشمسِ؛ الثاني: أنه على النَّسَبِ، أي: ذي عُصُوفٍ كـ"لابِنٍ" و"تامِرٍ"))[102].

ثم ذكر الخفض على الجوار فقال: ((الثالث: أنه خُفِض على الجِوار، أي: كان الأصلُ أن يَتْبع العاصفُ الريحَ في الإعراب فيُقال: "اشتدَّت به الريحُ العاصفُ في يوم"، فلمَّا وقع بعد اليوم أُعْرِبَ بإعرابه، كقولهم: "جُحرُ ضَبّ خَربٍ". وفي جَعْلِ هذا من باب الخفض على الجوار نظر؛ لأنَّ من شرطه: أن يكون بحيث لو جعل صفةُ لِما قُطع عن إعرابه لَصَحَّ كالمثال المذكورِ، وهنا لو جَعَلْتَه صفةً للريح لم يَصِحَّ لتخالفِهما تعريفا وتنكيرا في هذا التركيبِ الخاصّ))[103].

والأمر نفسه ذكره الشهاب[104]، كما ذكره الألوسي فقال: ((﴿في يوم عاصف﴾ العصف: اشتداد الريح، وصف به زمان هبوبها على الإسناد المجازي، كـ"نهاره صائم" و"ليله قائم" للمبالغة؛ وقال الهروي: التقدير: في يوم عاصف الريح، فحذف "الريح" لتقدم ذكره كما في قوله :

..... ∴ إذا جاءَ يومٌ مظلِمُ الشَّمسِ كاسِفُ.

والتنوين على هذا عوض من المضاف إليه، وضعْف هذا القول ظاهر؛ وقيل: إن ﴿عاصف﴾ صفة ﴿الريح﴾ إلا أنه جر على الجوار، وفيه أنه لا يصح وصف ﴿الريح﴾ به لاختلافهما تعريفا وتنكيرا))[105].

ولم يذكر الأنباري الخفض على الجوار ولكنه أوَّل فقال: ((و﴿ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٍ ﴾، في تقديره وجهان: أحدهما: أن يكون تقديره: "في يومٍ ذي عُصُوفٍ"، كقولهم: رجلٌ نابلٌ ورامحٌ، أي: ذو نبل ورمح؛ والثاني: أن يكون تقديره: "في يومٍ عاصفٍ ريحُه"، كقولك: "مررتُ برجلٍ حسنٍ وجْهُه" ثم يُحذف "الوجه" إذا علم المعنى))[106]، وهو ما ذكره أبو البقاء، وقد بيَّن أنَّ التقدير الأوَّل الذي ذكره الأنباري على النسب[107].

ولم يذكر الزجاج الجر على المجاورة[108]، وكذلك لم يذكره الزمخشري[109] وابن عطية[110] والبيضاوي[111].

ولم يتحدث محمود صافي[112] وكذلك محيي الدِّين الدرويش[113] وبهجت صالح عن الجوار في القول الكريم[114].

رأي الباحث:

الذي ذكر الجر على المجاورة هو الفراء، وقد نقله أبو حيان من غير تعليق، وصدّره بـ"قيل"، وردَّه كلٌّ من النحاس والسمين الحلبي والألوسي.

ويبدو أن القول بالجوار في القول الكريم ضعيف لتخلف شرط الاتفاق في التعريف والتنكير، وهو ما ذكره السمين الحلبي وأعاده الألوسي، وقد ذكر ذلك الشهاب فقال معلِّقا على عدم تخريج البيضاوي القول الكريم على الجوار: ((ولم يحمله على الجر الجواري؛ لأنَّ شرطه أن يصح وصف الأول به، وهو لا يصح هنا لاختلافهما تعريفا وتنكيرا))[115].

كما لم يرتض النحاس التوجيه بالجر على المجاورة في القرآن الكريم، ونقل ردَّ ما ينقل منثورا، وبيَّن أنه لم يثبت ذلك عن شاعر يُعرف.

والسبب في وصف "اليوم" بـ"العاصف" كما ذكر البيضاوي المبالغة[116]، وذكر ابن عطية أنَّ السبب كون "الريح" في "اليوم"[117].

الموضع الرابع من سورة طه

إعراب قراءة "الأيمنِ" بالجر من قوله تعالى ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ ۞ ﴾[118].

ذكر الزمخشري قراءة الجر في ﴿الأيمن﴾ وخرَّجها على الجوار فقال: ((وقرئ "الأيْمَنِ" بالجر[119] على الجوار، نحو "جحرُ ضبٍّ خربٍ"))[120]، وهو ما أعاده البيضاوي[121].

ونقل أبو حيان ما ذكره الزمخشري ولم يرتضه؛ بل جعله شاذا قليلا فقال: ((وقرئ "الأيْمَنِ"، قال الزمخشري: ((بالجر على الجوار نحو "جحرُ ضبٍّ خربٍ"))[122]

انتهى، وهذا من الشذوذ والقلة بحيث ينبغي ألاَّ تخرّج القراءة عليه، والصحيح أنه نعت لـ"لطور" لما فيه من اليمن، وإما لكونه على يمين من يستقبل الجبل))[123].

ولم يكن للسمين الحلبي موقف من التوجيه بالجوار وردِّ ذلك، فقد نقل ما وجَّه به الزمخشري، كما نقل ردَّ أبي حيان من غير تعليق فقال: ((وقُرِئ "الأَيْمَنِ" بالجرِّ، قال الزمخشري[124]: خَفْضٌ على الجِوارِ، كقولِهِم: "جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"، وجعله الشيخ شاذا ضعيفا، وخَرَّجه على أنه نعتٌ لـ"لطُّور"[125]، قال[126]:

وُصِفَ بذلك لما فيه من اليُمْن، أو لكونِه على يمين مَنْ يستقبلُ الجَبَلَ))[127].

وأما الألوسي فقد ردَّ على أبي حيان، وجعل تخريج القراءة عليه غير ممنوع، كما سنده بتوافق القراءتيْن فقال: ((﴿ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ ﴾ بالنصب على أنه صفة المضاف، وقرئ بالجر، وخرجه الزمخشري على الجوار نحو "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ"[128]، وتعقبه أبو حيان بأن الجر المذكور من الشذوذ والقلة بحيث ينبغي أن لا تخرج القراءة عليه[129]، وقال: ((... الصحيح أنه نعت لـ"لطور" لما فيه من اليمن، وإما لكونه عن يمين من يستقبل الجبل))[130] ا.هـ؛ والحق أن القلة لم تصل إلى حدِّ منع تخريج القراءة لا سيما إذا كانت شاذة على ذلك، وتوافق القراءتين يقتضيه، وقوله: "وإما لكونه إلخ" غير صحيح على تقدير أن يكون "الطور" هو الجبل، ولو قال: وإما لكونه عن يمين من انطلق من مصر إلى الشام لكان صحيحا))[131]، وهو ما ذكره الشهاب فالدليل قراءة النصب، والموصوف بـ"أيمن" جانبه لا هو، ولو سُلِّم بشذوذ الجوار فلا شذوذ في تخريج الشاذ عليه[132].

ولم يذكر الفراء القراءة؛ ولذلك لم يكن له موقف من التوجيه[133]، ولم يذكرها كذلك الزجاج[134] والنحاس[135] وابن جني[136] وابن عطية[137]، والأنباري[138] وأبو البقاء[139].

ولـم يتحـدث محمـود صـافي[140] وكـذلك محيـي الـدِّين الـدرويش[141] وبهجـت صالح عن الجوار في القول الكريم[142]، فالقراءة شاذة، ولم يذكرها المؤلِّفون.

رأي الباحث:

خرَّج الزمخشريُّ القراءة على الجوار، وكذلك فعل البيضاوي، وردَّ أبو حيان تخريج القراءة على الجوار بسبب الشذوذ والقلة، ونصر الشهابُ والألوسيُّ الزمخشريَّ وردًّا على أبي حيان ردَّه على الزمخشري، ولم يكن للسمين الحلبي موقف من التوجيه، فنقل ولم يعلِّق، هذا موقف من ذكر القراءة ووجَّهها، ويبدو أنَّ السمين الحلبي توقَّف في المسألة، فالزمخشري وجَّه بالخفض على الجوار، وأبو حيان ردَّ التوجيه، ولكنَّ موقف الشهاب والألوسي من التوجيه كان واضحا، ولعلَّ السبب في ذلك عدمُ وجود مانع من القول بالخفض على الجوار، خصوصا وأنَّ القراءة شاذة كما ذكرا، ولكني أعتقد أنَّ شذوذ القراءة لا يُجيز تخريجها على الشاذ.

الموضع الخامس من سورة الذاريات

إعراب "المتينُ" بالجر من قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۞ ﴾[143].

قـال ابـن جنـي فـي توجيـه قـراءة مـن خفض: ((والآخـر: أن يكـون أراد الرفـع وصف لـ"لرزاق" إلا أنه جاء على لفظ ﴿القوة﴾ لجوارها إياه))[144].

وقد نقل ابن عطية إجازة ابن جني للخفض على الجوار من غير تعليق فقال: ((وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش ﴿الْمَتِينُ﴾ بالخفض على النعت لـ"لقوة"، وجاز ذلك من حيث تأنيث "القوة" غير حقيقي، فكأنه قال "ذو الأيد" أو "ذو الحبل"، ونحوه ﴿ ... فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ ... ﴾[145]؛ وجوَّز أبو الفتح أن يكون خفض ﴿الْمَتِينُ﴾ على الجوار، و "المتين" الشديد))[146].

وهو ما فعله أبو حيان فقال: ((وقرأ الأعمش وابن وثاب: ﴿الْمَتِينُ﴾ بالجر صفة لـ"لقوة" على معنى الاقتدار، قاله الزمخشري[147]، أو كأنه قال: "ذو الأيد"؛ وأجاز أبو

الفتح أن تكون صفة لـ﴿ذو﴾ وخفض على الجوار، كقولهم : "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ"[148]))[149].

ونقل النحاس توجيه الخفض على الجوار، وصدَّره بالزعم، كما نقل ردَّه فقال: ((وزعم أبو حاتم أنَّ الخفض على قرب الجوار، قال أبو جعفر: والجوار لا يقع في القرآن، ولا في كلام فصيح، وهو عند رؤساء النحويين غلط ممن قاله من العرب، ولكنَّ القول في قراءة من خفض أنه تأنيث غير حقيقي، والتقدير فيه عند أبي إسحاق: "ذو الاقتدار المتين"؛ لأنَّ الاقتدار والقوة واحد، وعند غيره بمعنى: "ذو الإبرام المتين"))[150].

وجعل السمينُ الحلبيُّ الخفض على الجوار مرجوحا لإمكان غيره، فلا حاجة إلى التوجيه به فقال: ((وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش "المتينِ" بالجر فقيل: صفة لـ"القوة"؛ وإنما ذَكَّر وصفَها لكونِ تأنيثها غيرَ حقيقي؛ وقيل: لأنها في معنى الأَيْد؛ وقال ابن جني[151]: "هو خفضٌ على الجوارِ كقولِهم: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" يعني أنه صفةٌ للمرفوع، وإنما جُرَّ لَمَّا جاور مجرورًا، وهذا مرجوحٌ لإمكانِ غيرِه، والجِوارُ لا يُصار إليه إلاَّ عند الحاجة))[152].

وضعَّفه الشهاب فقال: ((وجعله صفة ﴿ذو﴾ جرًّا على الجوار ضعيف))[153].

ونقل الألوسي التوجيه والتضعيف ولم يُعقِّب بشيء فقال: ((وقرأ الأعمش وابن وثاب "المتينِ" بالجر، وخرِّج على أنه صفة ﴿القوة﴾، وجاز ذلك مع تذكيره لتأويلها بالاقتدار، أو لكونه على زنة المصادر التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، أو لإجرائه مجرى "فعيل" بمعنى "مفعول"؛ وأجاز أبو الفتح أن يكون صفة لـ﴿ذو﴾ وجُرَّ على الجوار كقولهم: "هذا حجرُ ضبٍّ خربٍ"[154]، وضُعِّف))[155].

وفي توجيه القراءة بالجر قال الأنباري: ((والجر على أنه صفة لـ"القوة"، وذُكِّر لأنه تأنيث غير حقيقي، والرفع أشهر في القراءة، وأقوى في القياس))[156].

وقد خرَّج الفراء القراءة على النعت لـ"لقوَّة"، ولم يذكر التوجيه بالخفض على الجوار[157]، وهو ما فعله الزجاج[158] والزمخشري[159]، وأبو البقاء[160] والبيضاوي[161].

ولم يتحدث محمود صافي[162] ومحيي الدِّين الدرويش[163] وبهجت صالح عن الجوار في القول الكريم[164]، فالقراءة شاذة، ولم يذكرها المؤلِّفون.

رأي الباحث:

نقل ابن عطية توجيه ابن جني القراءة بالخفض على الجوار، ولم يعلِّق على ذلك، وهو ما فعله أبو حيان، مع أنه ردَّ ذلك في الموضع السابق، ونقل التوجيهَ النحاسُ وصدَّره بالزعم ونقل ردَّه، فالخفض على الجوار كما نقل غلط، ولا يقع في القرآن، وجعل السمين الحلبيُّ التوجيه مرجوحا لإمكان غيره، وضعَّفه الشهاب، ونقل الألوسي التوجيه والتضعيف ولم يعقِّب بشيء، وهذه المواقف المتناقضة تدل على الغموض، فمنهم من يخرِّج القراءة بالخفض على الجوار، ومنهم من يرد ذلك، ومنهم من ينقل ولا يعقِّب، وهذه المواقف تختلف من موضع إلى آخر، فالزمخشري لم يشر إلى الخفض على الجوار رغم أنه نصره في الموضع السابق، والشهاب الذي دافع عن التوجيه في الموضع السابق ردَّه هنا، والألوسي دافع هناك وسكت هنا، وأبو حيان ردَّ التوجيه في الموضع السابق ونقله هنا من غير تعليق.

خاتمة:

وفي ختام البحث ألخص ما استنتجته في الآتي:

1- الخفض في النعت على الجوار ثابت عند جمهور البصريين والكوفيين.

2- نقل أبو البقاء تجويز بعض حذاق النَّحويين القياس على الخفض بسبب الجوار.

3- ذهب بعض النحويين إلى التقدير فيما ظاهره خفض في النعت على الجوار، ففي قولهم: "هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ" يكون التقدير: "هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ

جُحره"، ثم يحذف المضاف إلى الضمير، فيستتر الضمير المرفوع في "خرب"؛ لأنه مرفوع، فهو قائم مقام المضاف المرفوع، ومنهم من يذهب إلى أنَّ التقدير: "هذا جحر ضبٍّ خربٍ الجحرُ"، وقد ردَّ أبو حيان هذا التأويل.

4- أعرض العلماء عن التوجيه بالخفض في النعت على الجوار في بعض المواضع، ومَن نقله منهم وصفه بالبعد أو الضعف.

5- خفاء العلة وعدم وضوح الارتباط يؤديان إلى التوجيه بالخفض في النعت على الجوار.

6- يتذبذب بعض العلماء في آرائهم فتجدهم يرُدُّون التوجيه بالخفض في النعت على الجوار في موضع ويوجهون به في آخر.

7- يمكن تلخيص آراء العلماء في المواضع التي شملتها الدِّراسة من حيث التوجيه والنقل والحكم في الآتي:

الموضع الأول: نقل التوجيه أبو حيان وحكم عليه بالبعد، ونقله السمين الحلبي وحكم عليه بالضعف.

الموضع الثاني: نقل التوجيه الشهاب والألوسي، ونقله السمين الحلبي وصدَّره بالزعم.

الموضع الثالث: وجَّه به الفراء، ونقله أبو حيان، وردَّه النحاس والسمين الحلبي والألوسي.

الموضع الرابع: وجَّه به الزمخشري والبيضاوي، ونصر التوجيه الشهاب والألوسي، ونقله السمين الحلبي، وردَّه أبو حيان.

الموضع الخامس: وجَّه به ابن جني، ونقله ابن عطية وأبو حيان، ونقله النحاس وصدَّره بالزعم، وجعله السمين الحلبي مرجوحا، وضعَّفه الشهاب، ونقل الألوسي التوجيه والتضعيف.

8- لم يتحدث كلٌّ من محمود صافي ومحيي الدِّين الدرويش وبهجت صالح عن الجوار في المواضع التي شملتها الدِّراسة.

هوامش :

(1) الرضي، شرح الرضي على الكافية، تع: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط: 2، 1996م، 328/2.

(2) يُنظر: ناظر الجيش، شرح التسهيل، تح: علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، ط: 1، 1428هـ - 2007م، 3330/7.

(3) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع، تح: الدكتور عبد العال سالم مكرَّم، مؤسسة الرسالة، ط: 2، 1407هـ - 1987م، 304/4.

(4) سيبويه، الكتاب، تح:عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، 1388هـ - 1968م، 436/1.

(5) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد؛ دار الشآم، بيروت – لبنان، "د. ط، ت"، 683/2.

(6) ناظر الجيش، شرح التسهيل، 3321/7.

(7) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع، 304/4.

(8) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تح: علي محمد البجاوي، دار الشآم، بيروت – لبنان، "د. ط، ت"، 423/1.

(9) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع، 305/4.

(10) نفسه 306/4.

(11) يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: 1، 1406هـ - 1986م، 91/5.

(12) ناظر الجيش، شرح التسهيل، 3329/7.

(13) أبو حيان، ارتشاف الضرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: 1، 1318هـ - 1998م، 1913/4.

(14) سيبويه، الكتاب، 436/1.

(15) يُنظر:الرضي، شرح الرضي على الكافية، 328/2.

(16) نفسه.

(17) يُنظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، " د. ط، ت"، 1167/3، الرضي، شرح الرضي على الكافية، الرضي، 328/2.

(18) يُنظر:الرضي، شرح الرضي على الكافية، 328/2.

(19) سيبويه، الكتاب، 437/1.

(20) السيوطي، في همع الهوامع، : "أبو مروان"، وقد بين المحقق أنه لم يهتد إلى صاحب الكنية بسبب الاختلاف في النُّسخ بين "أبو مروان، أبو تروان، أبو شروان"، والتصحيح من ارتشاف الضرب، أبو حيان، 1913/4.

(21) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع، 306/4.

(22) أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1913/4.

(23) يُنظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، 328/2-329.

(24) يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب، 88/5.

(25) يُنظر: الرضي، شرح الرضي على الكافية، 328/2.

(26) يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب، 88/5.

(27) ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار؛ دار الكتب المصرية، القاهرة، ط: 2، 1371هـ - 1952م، 191/1-192.

(28) نفسه 192/1.

(29) نفسه.

(30) نفسه.

(31) البغدادي، خزانة الأدب، 88/5-89.

(32) يُنظر: نفسه 89/5-90.

(33) يُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1914/4.

(34) ابن هشام، مغني اللبيب، 683/2.

(35) الشمني، حاشية الشمني، دار البصائر – القاهرة، ط: 1، 1430هـ -2009م، 277/2.

(36) الدسوقي، حاشية الدسوقي، تصحيح: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط: 1، 1421هـ – 2000م، 525/3.

(37) سيبويه، الكتاب، 437/1.

(38) نفسه.

(39) النحاس، إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط: 2، 1405هـ – 1985م، 367/2.

(40) نفسه 252/4.

(41) أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1913/4.

(42) سورة هود، 3/11.

(43) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: 1، 1413هـ – 1993م، 202/5.

(44) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه، امرؤ القيس، شرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط: 2، 1425هـ – 2004م، ص67، البغدادي، خزانة الأدب، 98/5–99، 37/9، ابن هشام، مغني اللبيب، 515/2، ويُنظر: إميل يعقوب، المعجم المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1417هـ – 1996م، 556/6.

(45) السمين الحلبي، الدر المصون، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، "د. ط، ت"، 284/6.

(46) يُنظر: نفسه 211/4.

(47) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخريْن، دار السرور، بيروت – لبنان، "د. ط، ت"، 3/2.

(48) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: الدكتور عبد الجليل عبدُه شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط: 1، 1408هـ – 1988م، 38/3.

(49) يُنظر: النحاس، إعراب القرآن، 272/2.

(50) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ط: 1، 1414هـ - 1998م، 182/3.

(51) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: 1، 1422هـ -2001م، 150/3.

(52) يُنظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه، دار الكاتب العربي بالقاهرة، 1389هـ - 1969م، "د. ط"، 8/2.

(53) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 689/2.

(54) يُنظر: البيضاوي، تفسير البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: 1، 1417هـ - 1997م، 119/5-120.

(55) يُنظر: الشهاب، حاشية الشهاب، ضبط: الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: 1، 1417هـ - 1997م، 120/5.

(56) يُنظر: الألوسي، روح المعاني، تح: السيد محمد السيد، سيد إبراهيم عمران، دار الحديث - القاهرة، 1426هـ - 2005م، "د. ط"، 267/11.

(57) يُنظر: محمود صافي، الجدول، دار الرشيد، مؤسسة الإيمان، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1416هـ -1995م، 217/6.

(58) يُنظر: الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، اليمامة، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الثامنة، 1422 هـ - 2001م، 389/3.

(59) يُنظر: بهجت صالح، الإعراب المفصل، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط:1، 1413هـ - 1993م، 132/5.

(60) سورة هود 84/11.

(61) سورة الكهف 42/18.

(62) السمين الحلبي، الدر المصون، 371/6.

(63) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 223/3.

(64) الزمخشري، الكشاف، 223/3.

(65) السمين الحلبي، الدر المصون، 371/6.

(66) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 711/2.

(67) السمين الحلبي، الدر المصون، 371/6.

(68) الشهاب، حاشية الشهاب، 212/5.

(69) الألوسي، روح المعاني، 115/12.

(70)أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 253/5.

(71) ابن عطية، المحرر الوجيز، 199/3.

(72) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 711/2.

(73) يُنظر: البيضاوي، تفسير البيضاوي، 212/5.

(74) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، 25/2.

(75) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 72/3.

(76) يُنظر: النحاس، إعراب القرآن، 298/2.

(77) يُنظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 26/2.

(78) يُنظر: محمود صافي، الجدول، 330/6.

(79) يُنظر: الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، 472/3.

(80) يُنظر: بهجت صالح، الإعراب المفصل، 224/5.

(81) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 711/2.

(82) السمين الحلبي، الدر المصون، 371/6.

(83) سورة إبراهيم 18/14.

(84) معاني القرآن، الفراء، 73/2.

(85) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في البغدادي، خزانة الأدب، 92/5.

(86) الفراء، معاني القرآن، 73/2-74.

(87) البغدادي، البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب، 89/5.

(88) الفراء، معاني القرآن، 74/2.

(89) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه، ذو الرمة، تح: الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت – ط: 1، 1402هـ – 1982م، 995/2، ابن منظور، لسان العرب، دار لبنان وصادر وبيروت، بيروت، 1956م، "د. ط"، "حمش" 288/6، وبلا نسبة في البغدادي، خزانة الأدب، 91/5، ويُنظر: إميل يعقوب،المعجم المفصل، 47/2.

(90) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه، ذو الرمة 29/1، لسان العرب، ابن منظور، "قرف" 281/9، ابن منظور، لسان العرب، "سنن" 224/13، البغدادي، خزانة الأدب، 91/5، ويُنظر: إميل يعقوب، المعجم المفصل، 188/1.

(91) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه، الحطيئة، اعتنى به: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط:2، 1426هـ –2005م، ص155، البغدادي، خزانة الأدب، 86/5، 95، وبلا نسبة في ابن بري، شرح شواهد الإيضاح، تح: عيد مصطفى درويش، المطابع الأميرية، القاهرة، 1405هـ – 1985م. "د. ط"، ص430، ويُنظر: إميل يعقوب، المعجم المفصل، 368/8–369.

(92) الفراء، معاني القرآن، 74/2.

(93) قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۞ ﴾، سورة الذاريات 58/51.

(94) يُنظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 141/8.

(95) البيت من البسيط، وهو لأبي الغريب النصري في خزانة الأدب، البغدادي، 90/5، 93، 94، الدرر اللوامع، الشنقيطي، 172/2، وصدره بلا نسبة في السيوطي، همع الهوامع، 304/4، ويُنظر: إميل يعقوب، المعجم المفصل، 471/1.

(96) الفراء، معاني القرآن، 74/2–75.

(97) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 405/5.

(98) النحاس، إعراب القرآن، 367/2.

(99) البيتان من الكامل، وهما للنابغة الذبياني في ديوانه، الذبياني، المكتبة الثقافية، بيروت – لبنان. "د.ط، ت"، ص38، البغدادي، خزانة الأدب، 133/2، 448، 203/7، الشنقيطي،

الدرر اللوامع، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1419هـ – 1999م، 191/1–192، وعجزهما بلا نسبة في ابن منظور، لسان العرب، "وجه" 560/13، ويُنظر: إميل يعقوب، المعجم المفصل، 284/2، 459/2–460، والبيتان ليسا متتاليين، وبينهما قوله:

أَفِدَ التَرَحُّلُ غَيرَ أَنَّ رِكابَنا ∴ لَمّا تَزُلْ بِرِحالِنا وَكَأَن قَدِ، ديوان النابغة الذبياني، الذبياني، ص38.

(100) النحاس، إعراب القرآن، 367/2.

(101) نفسه 367/2–368.

(102) السمين الحلبي، الدر المصون، 84/7.

(103) المرجع نفسه.

(104) يُنظر: الشهاب، حاشية الشهاب، 454/5.

(105) الألوسي، روح المعاني، 204/13.

(106) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 56/2–57.

(107) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 766/2.

(108) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 157/3.

(109) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 371/3.

(110) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 331/3.

(111) يُنظر: البيضاوي، تفسير البيضاوي، 454/5.

(112) يُنظر: محمود صافي، الجدول، 174/7.

(113) يُنظر: الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، 137/4.

(114) يُنظر: بهجت صالح، الإعراب المفصل، 26/6.

(115) الشهاب، حاشية الشهاب، 454/5.

(116) يُنظر: البيضاوي، تفسير البيضاوي، 454/5.

(117) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 331/3.

(118) سورة طه 80/20.

(119) نسبها ابن خالويه إلى أحمد عن أبي عمرو، يُنظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدِّين، ط: 1، 1422هـ - 2002م، 473/5.

(120) الزمخشري، الكشاف، 100/4.

(121) يُنظر: البيضاوي، تفسير البيضاوي، 378/6.

(122) الزمخشري، الكشاف، 100/4.

(123) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 246/6.

(124) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 100/4.

(125) يُنظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 246/6.

(126) نفسه.

(127) السمين الحلبي، الدر المصون، 85/8.

(128) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 100/4.

(129) يُنظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 246/6.

(130) المرجع نفسه.

(131) الألوسي، روح المعاني، 239/16.

(132) يُنظر: الشهاب، حاشية الشهاب، 378/6.

(133) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، 187/2-188.

(134) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 370/3.

(135) يُنظر: النحاس، إعراب القرآن، 52/3.

(136) يُنظر: ابن جني، المحتسب، تح: علي النجدي ناصف، القاهرة، 1420هـ - 1999م، "د.ط"، 54/2-55.

(137) يُنظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، 56/4.

(138) يُنظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 151/2.

(139) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 899/2.

(140) يُنظر: محمود صافي، الجدول، 401/8.

(141) يُنظر: الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، 708/4.

(142) يُنظر: بهجت صالح، الإعراب المفصل، 132/7.

(143) سورة الذاريات 58/51.

(144) ابن جني، المحتسب، 289/2.

(145) سورة البقرة 275/2.

(146) ابن عطية، المحرر الوجيز، 183/5.

(147) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 621/5.

(148) يُنظر: ابن جني، المحتسب، 289/2.

(149) أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 141/8.

(150) النحاس، إعراب القرآن، 252/4.

(151) يُنظر: ابن جني، المحتسب، 289/2.

(152) السمين الحلبي، الدر المصون، 60/10-61.

(153) الشهاب، حاشية الشهاب، 603/8.

(154) يُنظر: ابن جني، المحتسب، 289/2.

(155) الألوسي، روح المعاني، 24/27.

(156) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 393/2.

(157) يُنظر: الفراء، معاني القرآن، 90/3.

(158) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 59/5.

(159) يُنظر: الزمخشري، الكشاف، 621/5.

(160) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1182/2.

(161) يُنظر: البيضاوي، تفسير البيضاوي، 603/8.

(162) يُنظر: محمود صافي، الجدول، 13/14.

(163) يُنظر: الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، 302/7.

(164) يُنظر: بهجت صالح، الإعراب المفصل، 243/11.